مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التعاون الاقتصادي العربي في مجال النفط
اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، د. فادي الخليل، دريد العيسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4048
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (2) 2007

التعاون الاقتصادي العربي في مجال النفط

الدكتور نور الدين هرمز *
الدكتور فادي الخليل **
دريد العيسى ***

(تاريخ الإيداع 7 / 12 / 2006. قُبِل للنشر في 2007/6/5)

□ الملخّص □

تعد صناعة النفط من أهم النشاطات التي يمكن أن تسهم في زيادة التعاون بين الدول العربية، ولاسيما وأنها تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل تتيح فرصاً للتعاون سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي. ويتمثل ذلك في مجالات الاستكشاف، والإنتاج، والتكرير، والتصنيع، والنقل، والتوزيع، والتسويق. تهدف الدراسة إلى استعراض دور النفط في تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين الدول العربية من خلال استعراض المشاريع العربية المشتركة القائمة حالياً في الدول العربية في مجال النفط. كما تستعرض الدراسة واقع الشركات المشتركة المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ودورها في تعزيز التعاون بين الدول العربية في هذا المجال، وآفاق التعاون العربي في مجال الطاقة.

كلمات مفتاحية: صناعة النفط، الطاقة، النفط ، التعاون العربي، التكرير، الاستكشاف.

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
*** طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (2) 2007

Arabic Economic Cooperation in the Field of Oil

Dr. Nour Eddin Hurmoz*
Dr. Fadi AL-Khalil**
Duraed Al-issa***

(Received 7 / 12 / 2006. Accepted 5/6/2007)

□ ABSTRACT □

The oil industry is considered one of the main activities that contribute to increasing the cooperation among the Arab countries. It includes a long chain of stages that offers cooperation opportunities on the dual, regional, or international levels. This is represented in the areas of discovery, production, refinery, industry, transportation distribution and marketing.

This study tries to illustrate the role of oil in enhancing the cooperation in the field of energy among the Arab nations through demonstrating the existing mutual Arabic projects in the Arab nations in the field of oil. It also demonstrates the status of the mutual companies that OAPEC and their role in enhancing the cooperation among the Arab nations in this field and the horizon of the Arab cooperation in the field of energy.

Key Words: Oil industry, Energy, Oil, Arab cooperation, Refinery, Discovery.

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria
** Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria
*** Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

أسهم قطاع النفط في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث إن توافر هذه المادة الأحفورية المتناقصة أتاحت فرصا كبيرة لتوظيف المصادر المحلية للاستفادة منها في تحريك عملية التنمية، إذ يستخدم النفط كمادة أولية في صناعة التكرير وفي الصناعات البتروكيماوية الكثيرة حيث يستخرج منه أكثر من 80000 منتج ، ويسهم في ربط القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض عن طريق شبكة من الصناعات والنشاطات الاقتصادية المتكاملة. وتعد صناعة النفط من أهم النشاطات التي يمكن أن تسهم في زيادة التعاون بين البلدان العربية، ولاسيما أنها تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل تتيح فرصاً للتعاون سواء على الصعيد الثنائي أو الأقليمي أو الدولي، يتمثل ذلك في مجالات الاستكشاف، والإنتاج، والتكرير، والتصنيع، والنقل، والتوزيع، والتسويق، ولقد أصبحت الدول العربية تمتلك نشاطات صناعية كبيرة في كل مرحلة من مراحل الصناعة البترولية. وقد شهدت العقود الأخيرة زيادة في إسهام الدول العربية في الصناعة البترولية في ميادين الاستكشاف والإنتاج والصناعات اللاحقة، رغبة منها في تنويع مصادر الدخل. كما انعكس ذلك في إقامة صناعات في مجالات التكرير والبتروكيماويات.

وازداد الطلب على النفط العربي في ضوء ما يتمتع هذا النفط من ميزات وخصائص. وقد استفادت مشروعات النفط بين الدول العربية من عاملين رئيسين. أولهما الحرص على تنمية البنى التحتية لقطاع النفط وتطويرها في الدول البترولية، خاصة خطوط الأنابيب، وبالتالي فإن توسعة شبكة الأنابيب لتشمل الدول المجاورة يصبح يسيراً نسبيا في هذه المجالات. وثانيهما توافر الإرادة السياسية في الدول العربية لتساند المختصين في توجههم لإقامة مشروعات محددة للتعاون في مجال النفط، والمساعدة على بلورة المشروعات القائمة أو التي هي قيد الإنشاء والدراسة. و ضمن هذا السياق فقد تم إنشاء شركات مشتركة منبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك **Organization of Petroleum Exporting country OAPEC**) وذلك تجسيداً لما نصت عليه اتفاقية إنشاء المنظمة بشأن "الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاطات في صناعة البترول التي يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك".

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أن النفط هو حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، نظراً لما توفره من حوافز للنشاطات الاقتصادية المختلفة، ولدوره في تعزيز التعاون العربي في هذا المجال، و تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- استعراض دور النفط في تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين الدول العربية من خلال استعراض المشاريع العربية المشتركة القائمة حالياً في الدول العربية في مجال النفط.

2- كما تستعرض الدراسة واقع الشركات المشتركة المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) ودورها في تعزيز التعاون بين الدول العربية في هذا المجال، وآفاق التعاون العربي في مجال الطاقة.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي حيث تم استعراض دور النفط في تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين الدول العربية من خلال استعراض المشاريع العربية المشتركة القائمة حالياً في الدول العربية في مجال النفط، و دراسة واقع الشركات المشتركة المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ودورها في تعزيز التعاون بين الدول العربية في هذا المجال وآفاق التعاون العربي في مجال الطاقة.

يرتبط قطاع النفط في الدول العربية بالتنمية، ويتحقق ذلك من خلال استخدام النفط كمصدر للطاقة وكمادة أولية في الاستهلاك المحلي من ناحية، ومن خلال دور هذه المادة في توفير العوائد المالية جرّاء بيع الفائض منها (صادرات) في الأسواق العالمية، وإنفاق العوائد في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتعد صناعة النفط من النشاطات المهمة التي يمكن أن تسهم بفعالية في زيادة التعاون بين الدول العربية، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن صناعة النفط تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل، يمثل كل منها صناعة بمفردها، تتيح فرصاً للتعاون على الصعيد الثنائي أو الجماعي، وتتمثل في المجالات المختلفة للاستكشاف، والإنتاج، والتكرير، والتصنيع، والنقل، والتوزيع، والتسويق.

و بما أن تطور صناعة النفط واتساع نشاطاتها يعد ضرورياً لزيادة وتيرة التعاون بين الدول العربية، فهناك العديد من المؤشرات التي تعزز هذا التطور ومن أهمها:

1. أصبحت الدول العربية تملك نشاطات واسعة في كل مرحلة من المراحل المشار إليها في صناعة النفط. حيث شهدت العقود الأخيرة جهوداً متواصلة لزيادة المشاركة في الصناعة البترولية في قطاع الاستكشاف والإنتاج وقطاع الصناعات اللاحقة، مما أدى إلى زيادة في النشاطات الخاصة بتصنيع النفط بهدف تنويع مصادر الدخل، وزيادة نسبة البترول المصنع في أراضيها. وقد انعكس ذلك في إقامة صناعات ضخمة في مجالات التكرير والبتروكيماويات.

2. توافر البنية الأساسية (التحتية) في المجالات البترولية في الدول العربية نتيجة لتنامي عمليات تصنيع النفط، ونجاح الدول العربية في إقامة شبكة واسعة من مرافق النقل والتوزيع داخل كل دولة، وتمكنها من إنشاء شبكة واسعة من خطوط الأنابيب لنقل النفط الخام. وقد ساعد توافر البنية التحتية للنفط داخل كل دولة على تخفيض تكلفة النقل مع البلدان المجاورة، حيث تقتصر التكاليف في هذه الحالة على إقامة المنشآت الإضافية للربط بين الشبكات القائمة.

3. تطور صادرات النفط والذي يعد أحد مظاهر التعاون بين الدول العربية.

إن التطور في صناعة النفط في الدول العربية وما رافقها من توسع في البنية التحتية لهذه الصناعة في ضوء توافر الإرادة السياسية وتزايد استخدام النفط محلياً وإقليميا، أدى إلى تمهيد الطريق لزيادة التعاون بين الدول العربية. وانعكس ذلك على الأوجه التي اتخذها ذلك التعاون والذي يشتمل على:

أولاً – المشاريع العربية المشتركة القائمة بين الدول العربية في مجال النفط الخام:

تعد المشاريع المتعلقة بشبكات تصدير النفط إحدى الركائز الأساسية لتعاون الدول العربية، إذ يتمثل التعاون في مجال شبكات تصدير النفط الخام بين الدول العربية فيما يلي:

1. الشركة العربية لأنابيب البترول Arab Petroleum PIPELNES COMPANY (سوميد SUMED):

أنشئت الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد) عام 1974 لتتولى عملية ربط ميناء العين السخنة على خليج السويس بميناء سيدي كرير على البحر المتوسط بخط أنابيب مزدوج بطول 320 كيلومتر بهدف خلق طريق مختصر لنقل نفط الخليج العربي إلى أسواق أوروبا والولايات المتحدة كبديل لطريق رأس الرجاء الصالح. والشركة ثمرة تعاون عربي مشترك يدار من خلال منظومة اقتصادية مؤثرة في هذا المجال.

ويسهم في المشروع خمسة من الأقطار الأعضاء، حيث تمثل حصة جمهورية مصر العربية نصف رأس مال المشروع بينما تسهم أربع دول من مجلس التعاون الخليجي بالنصف الثاني على النحو التالي :

- المملكة العربية السعودية 15%
- دولة الإمارات العربية المتحدة 15%
- دولة الكويت 15%
- دولة قطر 5%

يتكون المشروع من موقع استقبال النفط الخام في العين السخنة على البحر الأحمر حيث يمكن استقبال الناقلات بحمولات تتراوح ما بين 150 – 500 ألف. يضخ النفط الخام إلى مستودعات التخزين ومن ثم إلى خطي أنابيب على الساحل المصري على البحر المتوسط يبلغ قطر كل منهما 42 بوصة بطول 320 كيلومترا إلى مستودعات التخزين في محطة النهاية بسيدي كرير، حيث يتم شحنه عن طريق ناقلات حمولتها بين 150 – 350 ألف طن من جديد.

ومما يؤكد التكامل، وليس التنافس، بين خط سوميد وقناة السويس، هو الاتفاق الذي عقد عام 1997، تم بمقتضاه تفريغ جزء من شحنة بعض الناقلات العملاقة في العين السخنة ثم المرور بحمولة عبر القناة باتجاه سيدي كرير حيث يتم إعادة شحن الجزء الذي سبق تفريغه في العين السخنة على الناقلات نفسها بعد عبور القناة إلى الأسواق العالمية. واستطاع خط سوميد تحقيق وفر في تكاليف النقل يتراوح بين 40 – 60 سنت/ البرميل بسبب اختصاره المسافة والوقت بالمقارنة بنقل النفط عبر رأس الرجاء الصالح، وشهد الطلب على خدمات سوميد زيادة متواصلة منذ بداية تشغيله، إذ ارتفعت طاقته من 80 مليون طن سنوياً عام 1977 إلى 90 مليون طن عام 1990 وإلى 120 مليون طن عام 1996 أي بمعدل (2.4 مليون برميل/ يوم).**[1]**

2. تكرير النفط السعودي في مصفاة البحرين:

ارتفعت كمية النفط الخام السعودي المكرر في مصفاة البحرين من 137 ألف برميل/ يوم عام 1995 إلى 229 ألف برميل/ يوم عام 2005 كما يبين الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): النفط السعودي المكرر في مصفاة البحرين

الوحدة : (ألف برميل/يوم)

السنة	الكمية
1995	**137**
1996	**222**
1997	**212**
1998	**211**
1999	**225**
2000	**220**

2001	203
2002	210
2003	217
2004	218
2005 (*)	229 (تقديرات)

المصدر: بنك المعلومات، مجموعة من تقارير السنوية لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول(أوابك)، الكويت،للأعوام 2005،2004،2003،2002. WWW. Oapecorg.org

(*) تقديرات وفقاً لمعدل الأشهر الخمسة الأولى من العام 2005.

بالإضافة إلى ذلك هناك مجالات أخرى للتعاون بين الدول العربية في مجال الطاقة من أهمها:

أ – الشركة العالمية لصناعة الأنابيب :

تأسست الشركة في حزيران/ يونيو 2001 وهي شركة مصرية كويتية مشتركة تهدف إلى تصنيع الأنابيب الخاصة بمشاريع نقل النفط و الغاز العربي. تبلغ قيمة الاستثمارات في هذا المشروع حوالي 200 مليون جنيه مصري على أن يقام المصنع في مدينة بورسعيد.

يشترك في المشروع شركتان كويتيتان هما: الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية، والشركة المصرية/ الكويتية القابضة وتمثلان 60% من رأسمال المشروع، إلى جانب 4 شركات مصرية متخصصة في هذا المجال وهي: الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (إيني)، وشركة المشروعات البترولية والاستثمارات الفنية (بتروجيت)، والشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو)، وشركة أبو زعبل للصناعات الهندسية التابعة لوزارة الإنتاج الحربي، وتمتلك هذه الشركات 40% من رأسمال المشروع .

ب– الشركة العربية لخطوط النفط والغاز: وهي شركة مصرية ليبية مشتركة تهدف إلى إنشاء خطوط النفط والغاز وتشغيلها بين جمهورية مصر العربية وليبيا. تساهم المؤسسة الوطنية للنفط بليبيا بنسبة 50% من رأسمال الشركة، بينما تسهم الهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة 20%، وشركتا جاسكو وبتروجيت بنسبة 15% لكل منهما.**[1]**

ب . الشركة السورية المصرية للخدمات النفطية:

وتهدف إلى حفر الآبار البرية والبحرية للبترول والغاز بالإضافة إلى تنفيذ الأعمال المتعلقة بالمسح الجيوفيزيائي.

ج . التعاون في مجال المنتجات البترولية:

هناك تعاون ملحوظ بين بعض الدول العربية في مجال استيراد المنتجات البترولية وتصديرها. فمثلاً تقوم **البحرين** بتصدير منتجات بترولية إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية الأخرى. وقد بلغت صادرات **البحرين** من المنتجات البترولية خلال النصف الأول من عام 2005 حوالي 300 ألف برميل يومياً، يتجه حوالي 34.2% منها إلى الدول العربية، كما يبين الجدول رقم (2).

د . التعاون في مجال الاستكشاف :

لقد أشارت تقارير صادرة في أيار/مايو 2005 إلى أن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفيبك) تعمل حاليا في عدة دول عربية مثل قطر واليمن ومصر وسوريا وتونس والجزائر والسودان.

– كما تم في تموز/ يوليو 2005 تأسيس شركة سورية – أماراتية مشتركة للتنقيب عن النفط وتقديم الخدمات اللازمة في هذا المجال.

– وتم في آذار/ مارس 2005 توقيع اتفاقية أولية بين شركة سونطراك الجزائرية وشركة آل ثاني الإماراتية للاستثمار في التنفيذ المشترك لمشاريع الاستكشاف عن النفط داخل الجزائر وخارجها. كما تعمل شركة آل ثاني كمشغل (operator) في عقد استكشاف في تونس **[1]**.

و . توزيع المنتجات البترولية:

تمثل شركة إمارات – مصر تجسيداً ناجحاً للاستثمارات العربية المشتركة في مجال توزيع المنتجات البترولية. والغرض الرئيسي من الشركة هو توزيع وتسويق وتصدير ونقل المنتجات البترولية ومشتقاتها، بالإضافة إلى امتلاك وتشغيل محطات خدمة وصيانة وتموين السيارات.

الجدول رقم (2) : صادرات مملكة البحرين من المنتجات البترولية، 2000 – 2005

الوحدة :(ألف برميل)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
الامارات	17.498	16.575	21.192	15.867	19.179	9.487
السعودية	149	223	449	305	292	78
عمان	190	674	2.142	2.468	2.769	1.468
قطر	–	–	–	12	205	90
السودان	737	724	864	1.749	853	1.166
مصر	998	518	228	0	256	0
العراق	–	–	–	44	1.470	2.038
لبنان	2.213	2.070	1,689	257	903	486
اليمن	1.328	0	1.113	1.590	979	352
المغرب	–	–	–	–	160	243
جيبوتي	1.801	25	853	326	25	0
الصومال	87	78	109	257	232	64
إجمالي الدول العربية	25.001	20.887	28.640	22.875	27.322	15.472
إجمالي الصادرات	90.963	85.485	89.764	66.531	87.982	45.301
نسبة الدول العربية إلى الإجمالي(%)	27.5	24.4	31.9	34.4	31.1	34.2

* الأشهر الأولى من العام 2005 .

المصدر: وزارة نفط البحرين، إحصاءات البحرين من النفط والغاز ، 2005.

ثانياً: التعاون البترولي في إطار الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك):

هدفت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) إلى تحقيق تعاون اقتصادي وثيق بين أعضائها في مجال صناعة النفط والصناعات المشتقة منها، حفاظاً على مصالح أعضائها المشروعة فيما يتعلق في قطاع النفط.

كما تهدف المنظمة إلى توفير المناخ المناسب لاستثمار رؤوس الأموال والاستفادة من الخبرات المتوافرة لأي من الأقطار الأعضاء لتنمية الصناعات النفطية لديها. وقد أبرزت ديباجة اتفاقية إنشاء المنظمة الفهم الواضح لدى الدول الأعضاء (بأن البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقي عليها إزاء الأجيال المقبلة مهمة الحفاظ عليه لأطول فترة ممكنة، ومسؤولية استثمار الثروة المتآتية منه استثماراً اقتصادياً في مشاريع إنتاجية وإنمائية تتوافر لها مقومات الحياة والازدهار...) [2]، وتحقيقاً لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص تحقيق أوجه النشاطات التالية[3]:

1- اتخاذ الخطوات المناسبة للتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء.
2- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية.
3- مساعدة الدول الأعضاء في تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرصة التدريب والعمل أمام مواطنيها.
4- تعاون الدول الأعضاء في كل ما يعترضها من مشكلات في صناعة النفط.
5- الإفادة من موارد الدول الأعضاء وإمكاناتها في إنشاء مشروعات مشتركة يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم، وذلك في مجال الصناعات النفطية المختلفة.

وسنتناول هنا المجهودات التكاملية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، في مجال إنشاء الشركات العربية المشتركة، حين قررت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء المنظمة أن (هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال.) جعلت من بين الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف هو (الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك)[4]. وانبثقت الشركات العربية التالية عن هذه المنظمة كنمط من أنماط تلك المشروعات المشتركة التي يحق للمنظمة أن تقيمها. وتعد الشركات المشتركة التي انبثقت عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) من أبرز إنجازات المنظمة.

تعززت أهمية هذه الشركات، بمرور الوقت بفضل الضمانات التي تحصل عليها من الأقطار الأعضاء لمواصلة نشاطاتها. كما أسهمت العوامل التالية في زيادة أهميتها ضمن إطار التعاون في مجال البترول:

- **المرونة والفاعلية**، إذ وفقت اتفاقيات الإنشاء بين مفاهيم القطاع العام والخاص، وذلك بالنص على أن هذه الشركات تعمل على أساس تجاري بهدف الربح، مما يضفي عليها طابع القطاع الخاص الذي يسعى إلى التوفيق بين الأهداف الاستراتيجية والطابع التجاري.
- **الاستمرارية**، حيث التزمت الأقطار الأعضاء بمجموعة من الامتيازات والحصانات والإعفاءات الضريبية مقارنة بالشركات المشتركة بهدف ضمان استمراريتها. كما تلتزم الأقطار الأعضاء بعدم الاستيلاء على أموال الشركات وأصولها أو تأميمها. وتتعهد بأن تمنحها الأفضلية الممنوحة للشركات الوطنية.
- **الاستقلال في الإدارة والنشاط** ، إذ تتمتع كل شركة بكيان قانوني مستقل عن المنظمة وعن الأقطار الأعضاء، مما ينأى بهذه الشركات عن العوامل السياسية التي قد تؤثر في العلاقات بين الأقطار الأعضاء.

كما يسرى مبدأ الاستقلالية على الأجهزة المناط بها إنشاء الشركات. إذ إن كل شركة تخضع إلى أحكام اتفاقية إنشائها، وتكون الأحكام نافذة حتى لو تعارضت مع القوانين الداخلية لأي من الأقطار الأعضاء.

ولقد استمرت الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة في بذل قصارى جهدها من أجل تطوير وتيرة عملها، وتحسين كفاءة أدائها معتمدة في ذلك على استغلال رصيدها من الخبرات والتجارب التي اكتسبتها على مر السنوات.

وقد مكنها ذلك ما مكنها من استثمار كل ما توافر لديها من موارد وقدرات ذاتية، استطاعت بفضلها أن تتغلب على مختلف العوائق الناجمة عن الظروف الصعبة التي لا تزال المنطقة العربية تواجهها، ولاسيما منها ما له صلة بعدم الاستقرار في العراق، وتفاقم التهديدات ضد المؤسسات والشركات ذات الصلة بقطاع البترول .

وفيما يلي استعراض موجز عن كلٍ من هذه الشركات.

1. الشركة العربية البحرية لنقل البترول.

تقوم هذه الشركة بجميع عمليات قطاع النقل البحري للمواد الهيدروكربونية، واستطاعت هذه الشركة كسر الاحتكار الأجنبي لهذا القطاع في بداية السبعينيات.

تأسست الشركة بتاريخ 6/ أيار 1973 وبدأت نشاطاتها في كانون الثاني 1974 ومقرها الدائم في دولة الكويت بهدف إمتلاك وتشغيل وتأجير أسطول من ناقلات النفط الخام والمواد البترولية، وذلك برأس مال مصرح به 500 مليون دولار، في حين بلغ رأس المال المدفوع 150 مليون دولار [5].

ويشارك بالشركة تسعة أقطار والجدول رقم (3) يوضح إسهام كل منهم :

الجدول رقم (3): المساهمون في الشركة العربية البحرية لنقل البترول

المساهمون	نسبة المساهمة(%)
دولة الإمارات العربية المتحدة	14.175
مملكة البحرين	3.830
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	8.017
المملكة العربية السعودية	15.595
جمهورية العراق	13.657
دولة قطر	14.776
دولة الكويت	15.484
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	14.362
جمهورية مصر العربية	0.104
المجموع	%100

المصدر : **مجموعة باحثين، *دراسات في صناعة النفط العربية*، الطبعة الأولى– الكويت، 1981، عدد الصفحات 525، ص274 .**

حققت الشركة نتائج تشغيلية ومالية جيدة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك نظراً لاتباعها سياسات تشغيلية مرنة تتمثل في تنويع وحدات الأسطول من حيث الأحجام والأنواع، علاوة على تحديث أسطولها وإحلال ناقلات جديدة مكان القديمة. وبلغ عدد ناقلات أسطول الشركة (11) ناقلة بنهاية عام 2004. ويتوزع أسطول الشركة بين الناقلات كما يوضح الجدول رقم(4) .

الجدول رقم (4) : يبين عدد ناقلات أسطول الشركة العربية البحرية لنقل البترول

	عدد الناقلات
ناقلات النفط الخام	4
ناقلات غاز البترول المسال	3

ناقلات المنتجات البترولية النظيفة	4

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت 2004 ، . WWW. Oapecorg.org

بعد أن عانت أسواق النقل البحري للبترول من الركود المتواصل طوال العامين 2001 و2002، بدأت أسعار التأجير في الارتفاع تدريجياً في عامي 2003 و2004 لأسباب عديدة ومنها ازدياد الطلب على النفط في الأسواق الدولية. وقد نتج عن ذلك حصول انتعاش في الطلب على استئجار الناقلات، مما ممكن الشركة من توسيع نشاطها، وتحقيق نتائج مالية جيدة في عام 2003 ، حيث حققت الشركة أرباحاً صافية في عام 2003 بلغت 12.4 مليون دولار **[6]**، بينما بلغت أرباحها عام 2004 حوالي 16.5 مليون دولار.**[7]**

2. الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)

تأسست الشركة في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1973 ومقرها في مدينة **المنامة** بمملكة البحرين برأس مال مصرح به قدره (340) مليون دولار. وتشارك بالشركة سبعة من الأقطار الأعضاء وهي: دولة الإمارات، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت بحصة 18.836% لكل منها، وجمهورية العراق بحصة 4.718%، والجماهيرية العربية الليبية بحصة 1.102%. وبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع 170 مليون دولار أمريكي.[5]

الغرض من إنشاء الشركة هو القيام بعمليات البناء والإصلاح والصيانة لجميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الأخرى ذات العلاقة بنقل المواد الهيدروكربونية وغيرها.

تمتلك الشركة (أسري) حوضاً جافاً ضخماً في مملكة البحرين يستوعب سفناً تصل حمولتها إلى 500 ألف طن، وحوضين عائمين يستوعبان سفناً تصل حمولتها إلى 120 ألف طن و 80 ألف طن على التوالي. ولقد حققت الشركة نتائج جيدة في عام 2003 وذلك على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها منطقة الخليج في بداية ذلك العام. تجدر الإشارة هنا إلى الدعم الكبير الذي لقيته (أسري) خلال هذا العام من السوق العربية ، فقد ارتفعت المبيعات من السوق العربية من 30 مليون دولار في عام 2001 إلى أكثر من 46 مليون دولار في عام 2002. وقد بلغت 35 مليون دولار في عام 2003 . وجاء هذا بصورة رئيسية بسبب الدعم البارز الذي قدم ل (أسري) من قبل شركة ناقلات النفط الكويتية، وشركة (فيلا الدولية) من المملكة العربية السعودية ، والشركة الوطنية للملاحة ، وشركة ناقلات نفط أبو ظبي (أدناتكو) وشركة الإنشاءات البترولية الوطنية .

وقامت(أسري) عام 2004 بإصلاح 132 سفينة بزيادة 10% عن عام 2003. ومما يعزز التعاون العربي في هذا المجال حصول الشركة على دعم قوي من الشركات العربية مثل شركة ناقلات النفط الكويتية، وشركة الإنشاءات البترولية الوطنية وشركة نقل المواشي الكويتية.

أما بالنسبة للنصف الأول من عام 2005 فقد استطاعت الشركة تحقيق أرباح تشغيلية بلغت 5.5 مليون دولار، مقارنة بـ 4.3 مليون دولار للنصف الأول من عام 2004 وأرباح صافية بعد احتساب الاستهلاكات مقدارها 2.2 مليون دولار، خلال النصف الأول من عام 2004.**[6]**

3. الشركة العربيـة للاستثمارات البتروليـةِArab petroleum In Vestments Corporation (أبيكورب APICORP)

تعد الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب) مثالاً واضحاً على النجاح الذي حققته الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وقد تأسست الشركة بتاريخ11 أيلول/ سبتمبر عام 1974، برأسمال 550 مليون دولار تسهم فيه عشرة أقطار عربية على النحو التالي: دولة الإمارات العربية المتحدة (17%)، والمملكة العربية السعودية(17%)، ودولة الكويت (17%)، والجماهيرية العربية الليبية (15%)، وجمهورية العراق (10%)، ودولة قطر (10%)، والجمهورية الجزائرية (5%)، و (3%) لكل من مملكة البحرين والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية.

غرض الشركة الرئيسي هو الإسهام في توفير رؤوس الأموال، وتمويل الصناعات البترولية، والتي تشمل جميع أوجه النشاطات ذات العلاقة بالتنمية، وبمعالجة، وبنقل منتجات البترول والغاز، والصناعات المتفرعة عنها.

وتعتمد استراتيجية (أبيكورب) الاستثمارية على المشاركة في رؤوس أموال المشروعات البترولية والمشروعات الصناعية ذات الصلة. كما تسعى إلى الإسهام المباشر في بلورة الفرص الاستثمارية المناسبة والمجدية اقتصادياً في قطاع البترول ومشتقاته. **[8]**

وتسهم شركة أبيكورب في رؤوس أموال ثلاثة عشر مشروعاً عربياً مقاماً في : المملكة العربية السعودية، والبحرين، والجماهيرية الليبية، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية.

كما شاركت أبيكورب في عام 2004 في 18 قرضاً بمبلغ يزيد على 9 مليار دولار لتمويل مشروعات في الدول العربية. كما يبين الجدول رقم (5) إسهام أبيكورب في تمويل المشروعات خلال عام 2004 وفي النصف الأول من عام 2005.

وقد قامت أبيكورب في النصف الأول من عام 2005 بتوقيع خمسة قروض مع الدول العربية بقيمة تزيد على 2 مليار دولار، تضمنت تطوير مصفاة بابكو في البحرين، ومشروع مصنع قلهات للغاز الطبيعي المسال بعُمان.

ولا شك في أن هذا النشاط للشركة في تمويل المشروعات في الدول العربية يعكس حجم التعاون العربي في هذا المجال ضمن الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

وتولي شركة أبيكورب أهمية **لتمويل شحنات النفط** من الدول العربية إلى المستوردين الرئيسيين. وقد شاركت في عام 2004 في ثلاثة قروض تجارية بقيمة 792 مليون دولار، وكانت حصة أبيكورب 60 مليون دولار **[9]**.

الجدول رقم (5): إسهام ابيكورب في تمويل المشروعات خلال 2004 وفي النصف الأول من عام 2005

الدولة	الشركة المستفيدة	القيمة
1. قطر	- شركة قطر للغاز الطبيعي المسال - ناقلات الغاز المسال لمشروع رأس غاز 2	(3.6 مليار دولار) (569 مليون دولار)

2. المملكة العربية السعودية	- شركة تهامة لتوليد الطاقة - شركة لوك أويل العربية السعودية للطاقة) - الشركة الوطنية لنقل الكيماويات - شركة شيفرون فيليبس الجبيل - الشركة العربية السعودية للأسمدة	(510 مليون دولار) (172 مليون دولار (104.7 مليون دولار) (492 مليون دولار) (350 مليون دولار)
3. دولة الإمارات العربية	- شركة دولفين للطاقة	(1.36 مليار دولار)
4. الكويت	- شركة الكويت للبتروكيماويات	(600 مليون دولار)
5. مصر	- الشركة المصرية للغاز الطبيعي - الشركة المصرية للأسمدة	(128 مليون دولار) (250 مليون دولار)
6. عمان	- شركة عمان للغاز الطبيعي المسال - شركة عمان للبولي بروملين - شركة قلحت للغاز الطبيعي المسال - الشركة العمانية الهندية للأسمدة	(175 مليون دولار) (240 مليون دولار) (688 مليون دولار) (6780 مليون دولار)
7. الجزائر	- شركة سوناطراك للبترول - شركة سككدا لنقل الغاز الطبيعي المسال	(106 مليون دولار) (115 مليون دولار)
8. تونس	- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	(75 مليون دولار)
9. البحرين	- الشركة البحرينية للبترول (بابكو)	(1011 مليون دولار)
10. ليبيا	- الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار	(10 مليون دولار)

المصدر: مشتق من جداول إسهامات ابيكورب في تمويل المشروعات الواردة في تقرير موجز عن نشاط الشركة العربية للاستثمارات البترولية خلال السنة الحالية 2004 – الفترة الأولى 2005، 2005/6/30. www.apicorp-arabia.com

4. الشركة العربية للخدمات البترولية

تهدف الشركة العربية للخدمات البترولية التي تأسست في مدينة طرابلس/ الجماهيرية الليبية بتاريخ 1977/1/8 لإقامة شركات متخصصة في الخدمات البترولية، التي كانت حكراً على شركات النفط العالمية والتي تشمل مجالات من أهمها:

- عمليات حفر الآبار وصيانتها.
- عمليات معالجة الطبقات واختبارها وتنشيطها.
- تحليل عينات اللباب الصخرية والمواد الهيدروكربونية.
- دراسة هندسة المكامن وجيولوجيا البترول.
- الانشاءات البرية والبحرية لمرافق البترول.
- الأعمال الجيوفيزيائية المختلفة.

وبلغ رأس مال الشركة المصرح به مائة مليون دينار ليبي، بينما بلغ رأس مال الشركة المكتتب 15 مليون دينار ليبي تم دفعه كاملا من قبل الأقطار العربية الأعضاء على النحو التالي: الجماهيرية العربية الليبية (17%)، المملكة العربية السعودية (14%)، دولة الإمارات العربية المتحدة (14%)، دولة الكويت (14%)، الجمهورية الجزائرية (10%)، الجمهورية العربية السورية (10%)، دولة قطر (10%)، جمهورية مصر العربية (5%)، جمهورية العراق ومملكة البحرين (3%) لكل منهما. وبلغ صافي أرباح الشركة في عام 2004 حوالي 2.9 مليون دينار ليبي بزيادة قدرها 800 ألف دينار ليبي عن عام 2003.[6]

ولأجل تحقيق أهداف الشركة فقد تم إنشاء ثلاث شركات فرعية على النحو التالي:

أ. الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار Arab Drilling And work over Company (أدووك ADWOC):

تأسست الشركة في شباط/ فبراير عام 1980 بمدينة طرابلس/ ليبيا. وتسهم الشركة العربية للخدمات البترولية بنسبة 40% من رأس مالها، في حين تمتلك كل من شركة سانتافي للخدمات البترولية 40% والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)20% . وتهدف الشركة إلى القيام بجميع أعمال حفر أوصيانة آبار النفط والغاز والماء براً وبحراً، والقيام بالأعمال والنشاطات المتعلقة بذلك داخل الأقطار الأعضاء وفي المناطق الأخرى من الوطن العربي على أساس تجاري.

تمتلك الشركة وتشغل 14 حفارة لحفر الآبار وصيانتها في قطرين وهما: ليبيا 13 وسوريا 1. إضافة إلى مجمع ورش الصيانة وخدمات الحفر المساعدة الأخرى والتي تشمل أعمال الخراطة والكشف وصيانة أنابيب الحفر[6].

ب. الشركة العربية لجس الآبار Arab Well logging company (أولكو AWLCO):

تأسست الشركة في 1983/3/24 ومقرها في مدينة بغداد، وهي مملوكة للشركة العربية للخدمات البترولية، بهدف تنفيذ عمليات جس وتثقيب الآبار برأس مال قدره 7 ملايين دينار عراقي موزع على النحو التالي: 17% للجماهيرية العربية الليبية، و14% لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، و 10% لكل من الجمهورية الجزائرية والجمهورية العربية السورية ودولة قطر، و 5% لجمهورية مصر العربية، و3% لكل من جمهورية العراق ومملكة البحرين.

ج. الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي Arab Geophysical Exploration Services company (أجيسكو AGESCO) :

تأسست الشركة عام 1984 في مدينة طرابلس بالجماهيرية الليبية، برأس مال قدره 12 مليون دينار ليبي موزع على النحو التالي: الشركة العربية للخدمات البترولية 40%، شركة هاليبرتون 40%، الشركة العربية للاستثمارات البترولية 10%، والمؤسسة الوطنية للنفط 10%. وتقوم الشركة بأعمال المسح الجيوفيزيائي باستخدام تقنيات حديثة.

د. الشركة العربية لكيماويات المنظفات Arab Detergent Chemicals (أرادت ARADET) :

تأسست الشركة عام 1981 ومقرها في مدينة بغداد برأس مال مصرح به بلغ 72 مليون دينار عراقي، ومكتتب به بقيمة 36 مليون دينار. ويسهم بالشركة كل من جمهورية العراق وشركة أبيكورب بنسبة 32% لكل منهما، والمملكة العربية السعودية، والكويت والشركة العربية للتعدين – الأردن – بنسبة 10% لكل منهما، والشركة العربية للاستثمار بنسبة 6%.

كما يندرج ضمن منظمة (الأوابك) كل من :

أ- الشركة العربية للاستشارات الهندسية: التي مقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتنحصر أهدافها بالقيام بالأعمال الاستشارية والهندسية والتصاميم وأعمال الإدارة والإشراف الخاصة بإنشاء وتنفيذ المشروعات في مجال صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات وغيرها.

ب- معهد النفط العربي للتدريب:أنشئ المعهد في عام 1978 ومقره بغداد، وتنحصر أهدافه في تكوين وإعداد المدربين والمستويات القيادية العربية في القطاعات النفطية، وتنمية القدرات المتوافرة فيها وتمكينها من إحداث الأساليب التعليمية التدريبية. كما أنه يقوم بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي ومنهجية وأساليب التعليم والتدريب، بالإضافة إلى إحداث نظام مركزي للمعلومات والتوثيق[10].

والقاسم المشترك الذي يجمع تلك الشركات هو أن قيامها قد تم في ظل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) مما يجعلها تتسم بنوع من التمييز عن الشركات أو المشروعات العربية التي أقيمت بين دولتين أو أكثر من الدول العربية على أساس مجرد الاتفاق الثنائي أو المتعدد الأطراف[4]. إضافة إلى الشركات القائمة والمعهد السابق ذكره، هناك مشاريع أخرى كثيرة اهتمت بها المنظمة في السنوات السابقة وأعدّت لها الدراسات اللازمة وهي تشتمل على حوض جاف بالجزائر، وشركة عربية مشتركة للاستكشاف البترولي وغيرهما.

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا القول: إن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) هي صيغة ناجحة في مجال التعاون الاقتصادي النفطي استطاعت إلى حد ما شد أقطارها الأعضاء في بعض المجالات، كما استطاعت أن تمد نشاطها إلى العمل القومي الاقتصادي الشمولي وذلك من خلال:

تفاعلها مع الجهاز المؤسسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك المتمثل بالمنظمات العربية، وذلك من خلال التنسيق بينها، وإقامة نشاطات مشتركة في شتى المجالات، كالمؤتمرات والندوات وإعداد الدراسات، وتوسيعها لعضوية مؤتمر الطاقة العربي بحيث تشمل كل الدول العربية، وإقامة جسور من التعاون والارتباط مع الدول العربية غير النفطية في شتى قضايا الطاقة التي تشكل عموماً مجالاً ذا طبيعة خاصة سيزداد الاهتمام به في السنوات المقبلة. أضف إلى هذا كله ما تحققه المشروعات المشتركة المنبثقة عن الأوابك من إنجازات في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك وذلك من خلال:

1- اتساع أهدافها لتشمل الدول العربية كلها، وأفضل مثال على ذلك إسهامات الشركة العربية للاستثمارات البترولية في مشاريع مشتركة عربية قائمة خارج الأقطار الأعضاء، وكذلك قيامها بإدارة وتدبير قروض لدول عربية غير نفطية.

2- التنسيق والتعاون مع مشروعات عربية مشتركة في قطاعات أخرى خارج القطاع النفطي كما هو الحال بين إيبكورب والشركة العربية للاستثمارات الصناعية والشركة العربية للاستثمار والشركة العربية للتعدين.

إن إدراك البلاد العربية المنتجة للبترول الأهمية القصوى للثروة النفطية في النهوض باقتصادياتها ونموها وتعزيز مركزها الدولي وتحقيق الرخاء لشعوبها، وإدراكها في الوقت نفسه حتمية التعاون والتكامل العربيين في مجال الصناعات النفطية، وانعكاس نتائج هذا التعاون على البلاد العربية الأخرى، يجعلها تؤمن بأن البترول قد قام، ولا يزال يقوم، بدور حاسم في دفع عجلة التنمية العربية إلى الأمام، وفي خلق شبكة من المصالح والمشاريع المشتركة في إطار التكامل الاقتصادي العربي. إن الموارد النفطية تتيح لنا فرصة بناء القدرة الذاتية على نحو لم يسبق له مثيل على الإطلاق، وقد فتحت أمام العرب مجال التعاون الاقتصادي وهم مدفوعون دفعاً نحو هذا التعاون بسبب وفرة الموارد المالية التي لا يضمنون استيعابها محلياً، ولا يستطيعون توظيفها جميعها في الخارج بسبب ما تتعرض له من مخاطر وتحديات .

آفاق التعاون العربي في مجال النفط :

هناك عدة عوامل تشجع على زيادة وتيرة التعاون العربي في مجال النفط في المستقبل ومن أهمها:

1. توافر النفط بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة في المنطقة العربية سواء كان ذلك بالنسبة للأسعار المحلية أو للتجارة البينية، ويلعب هذا العامل دوراً إيجابيا في تحسين اقتصاديات مشاريع العمل العربي المشترك في هذا المجال:

فمثلاً بلغت احتياطيات الدول العربية من النفط الخام في نهاية عام 2004 حوالي 662 مليار برميل شكلت حوالي 59% من الاحتياطي العالمي. بينما بلغ إنتاجها في العام نفسه 22.3 مليون برميل/ يوم شكلت 31% من الإنتاج العالمي. وتعد الدول العربية مُصدِّراً صافياً للنفط ، إذ شكلت صادرات الدول العربية من النفط 32% من إجمالي الصادرات العالمية[6] .

2. التقارب الجغرافي بين الدول العربية وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من وفورات في تكاليف النقل للمواد الأولية والمنتجات النهائية كعامل مشجع لزيادة التعاون العربي في مجال الطاقة.

3. وجود تفاوت في إنتاج المنتجات النفطية واستهلاكها في الدول العربية، إذ تشير البيانات إلى وجود فائض في بعض الدول العربية المنتجة للنفط مثل المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات والبحرين والجزائر، مقابل عجز واضح في المنتجات في الدول العربية الأخرى مثل الأردن وتونس والسودان والمغرب، مما يشجع على زيادة التجارة البينية بين الدول العربية .

4. ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة دخل الدول العربية المصدرة للبترول، أتاح هذا فرصاً جديدة للتعاون العربي من خلال تأسيس شركات عربية مشتركة جديدة أو تعزيز عمل الشركات المشتركة الحالية بعد إجراء تقييم شامل لعملها.

ولتطوير سياسات التعاون العربي في مجال النفط يمكن اللجوء إلى تعزيز دور القطاع الخاص في مشاريع النفط في سياق التوجهات العالمية لتحرير الاقتصاد والتجارة. ومن الأهمية بمكان أن يكون لمؤسسات التمويل العربية دورها الكبير في هذا المجال في ضوء زيادة العائدات النفطية وانعكاس ذلك على مؤسسات التمويل العربي

النتائج والتوصيات:

استهدفت الدراسة استعراض دور النفط وتحليله في تعزيز التعاون العربي ، وخلصت إلى التالي:

- تتمثل أهمية الدروس المستفادة عبر العقود الثلاثة الماضية في الدور الأساسي الذي لعبه قطاع النفط في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من جهة، وفي تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال الطاقة من جهة أخرى، عن طريق المشاريع المشتركة للنفط ، أو عن طريق الاستثمارات وتحويلات العاملين.
- تعد صناعة النفط من النشاطات المهمة التي يمكن أن تسهم بفعالية في زيادة التعاون بين الدول العربية، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن صناعة النفط تشتمل سلسلة طويلة من المراحل، يمثل كل منها صناعة بمفردها، وتتيح هذه السمة فرصاً للتعاون على الصعيد الثنائي أو الجماعي، وفي المجالات المختلفة كالاستكشاف، والإنتاج، والتكرير، والتصنيع، والنقل، والتوزيع، والتسويق.

- إن التطور في صناعة النفط في الدول العربية وما رافقها من توسع في البنية التحتية لهذه الصناعة في ضوء توافر الإرادة السياسية، وتزايد استخدام النفط محلياً وإقليميا، أدى إلى تمهيد الطريق إلى زيادة التعاون بين الدول العربية. وانعكس ذلك على الأوجه التي اتخذها ذلك التعاون والذي يشتمل على: المشاريع العربية المشتركة القائمة في الدول العربية في مجال النفط، والتعاون البترولي في إطار الشركات المنبثقة عن منظمة أوابك.
- هناك مجالات أخرى للتعاون بين الدول العربية في مجال الطاقة كتأسيس شركات عربية مشتركة للعمل في مجال النفط، والتعاون في مجال المنتجات النفطية، وفي مجال الاستكشاف وتوزيع المنتجات النفطية. وتعد الشركات المشتركة التي انبثقت عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من أبرز إنجازات المنظمة حيث تضلع كل شركة بدور أساسي في قطاع محدد من قطاعات الصناعات البترولية، ويؤدي نجاح كل شركة في تحقيق أهدافها إلى تدعيم التكامل الصناعي العربي في قطاع الصناعات البترولية .
- هناك عدة عوامل قد تشجع على زيادة وتائر التعاون العربي في مجال النفط في المستقبل، ومن أهم هذه العوامل توافر النفط في المنطقة العربية بكميات وفيرة وبأسعار منخفضة، مما يسهم في تحسين اقتصاديات مشاريع العمل العربي المشترك في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعزيز التعاون العربي في مجال صناعة النفط والتوسع بها وذلك عن طريق:

- العمل على تطوير الاتفاقيات الخاصة بالبحث والتنقيب عن النفط لتصبح أكثر جذباً للاستثمارات، واستغلال ما تبقى من الاحتياطي العربي النفطي والبترودولاري بشكل أمثل، استعداداً لمراحل ما بعد النفط، طاقوياً، ومالياً واقتصادياً .

- دعوة البنوك العربية للإسهام في المشروعات العربية، والاهتمام بالبحث العلمي في مجال الثروة النفطية ، والعمل على تحقيق التكامل فيما بين الدول العربية بما يحقق أكبر استفادة ممكنة من الإمكانيات المتاحة. وتبادل الخبرات بين الدول العربية فيما يتعلق بصناعة النفط .

- قد تتطلب عملية تطوير سياسات التعاون العربي في مجال النفط اللجوء إلى تعزيز دور القطاع الخاص في مشاريع النفط تماشياً والتوجهات العالمية لتحرير الاقتصاد والتجارة. ومن الأهمية أيضاً أن توسع مؤسسات التمويل العربية إسهاماتها في هذا المجال في ضوء زيادة العائدات النفطية .

المراجع:

1- د. طاهر، جميل ، (*التعاون العربي في مجال النفط والغاز*) ورقة مقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ،2006، الكويت، عدد الصفحات 64، ص13، 35، 38.

2- معاشو ، عبد القادر ، *الأوابك منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي* ، الطبعة الأولى – منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط – الكويت، 1982 ، عدد الصفحات 125، ص 13،

3- التقرير الموجز عن نشاط منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول خلال الفترة 1968-1973، الكويت ، نيسان 1974 ، ص7-9 .

4- د. الجداوي، أحمد قسمت، *الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في أساسيات صناعة النفط والغاز*، الجزء الثالث، الطبعة الأولى- الدراسات القانونية والإدارية، الكويت،1977 ، عدد الصفحات 181، ص20-25.

5- مجموعة باحثين، *دراسات في صناعة النفط العربية*، الطبعة الأولى- الكويت،1981، عدد الصفحات 525، ص 274

6-تقرير الأمين العام السنوي ، 2004 منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، الكويت < http://www.oapecorg.org/images/SG_R31%20Arabic2004.pdf >

7-الشركة البحرية لنقل البترول تقرير موجز عن نشاطات الشركة عام 2004، والنصف الأول من عام 2005. < <www.oapecorg.org/images/8%20AEC/Panel%20Discussion%20Session/Jamil%20Tahir.doc>

8-الندوة السورية الأولى للنفط والغاز، وزارة النفط والثروة المعدنية، الطبعة الأولى، مكتبة الأسد ،2002 عدد الصفحات 200 ، ص13

9-الشركة العربية للاستثمارات البترولية تقرير موجز عن نشاطات الشركة خلال عام 2004 ، والنصف الأول لعام 2005 ،< http://www.apicorp-arabia.com/annual_reports.asp >

10-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - *حقائق ومعلومات*، الكويت،1999،43 ،ص21.